



القضية الكردية في العراق والموقف الأمريكي منها (١٩٩٠-١٩٩٢)

الباحث: محمد كرم عبد علي

أ. د. عادل محمد حسين العليان

جامعة سامراء – كلية التربية

ملخص البحث

ركزت هذه الدراسة على أهم قضايا العراق خلال تلك المدة، وهي القضية الكردية التي شغلت أحداثها من خلال بروز قضيتها من جديد في السياسة العراقية، وعملت الولايات المتحدة الأمريكية على استغلال تلك القضية عن طريق عدم إعطاء حل واضح للقضية الكردية في العراق، ولاسيما وإنها لم تعد قضية داخلية وحسب بل اكتسبت أبعاداً جديدة وأصبحت من القضايا الدولية المعقدة بعد أن أخفقت الحكومات من إيجاد حل لها، وبذلك فقد حولت الولايات المتحدة الأمريكية تلك القضية لتوظيف مشروعها في المنطقة العربية.

**The Kurdish issue in Iraq and the American position on it
(1990-1992)**

Researcher: Mohammed Karam Abd Ali

Prof. Dr. Adel Mohammad Hussein Al-Elayan

University of Samarra

Faculty of Education

Abstract

This study contains the most important issues in Iraq during this period, the Kurdish issue, which was preoccupied by the emergence of it as a gain in Iraqi politics and the United States of America to exploit this issue by not giving a clear solution to the Kurdish issue in Iraq, especially that the Kurdish issue is no longer an internal issue, complicated international issue after governments failed to find a solution, the United States of America turned the case into a project in the Arab region.

المقدمة:

تعد القضية الكردية في العراق واحدة من أهم القضايا الأساسية والجوهرية في واقع العراق السياسي الحديث، فبالرغم من مرور ما يقارب الـ (٩٧) عاماً من عمر الدولة العراقية، ما تزال القضية الكردية هي المحور الأول في اهتمامات مختلف أنظمة الحكم التي تعاقبت على العراق وهي محط اهتمام دول الجوار الاقليمي والعالم أجمع لما للأهمية التي تحتلها هذه القضية عبر سنوات طوال.

وإذا كانت تطلعات الأكراد القومية - وما رافقها من ممارسات صيدامية - قد كشفت وجود خللاً بيناً في الآليات الحكومية المنتهجة لصياغة المشروع الوطني العراقي، فإن التوظيف الخارجي للقضية الكردية - وما رافقها من دعم إقليمي ودولي مباشر للحركة الكردية المسلحة - قد ساهم بدوره في عرقلة أي جهود حكومية مخلصنة لرأب الصدع وضمان حقوق بعض الجماعات التي ظلت تشعر بالتهميش والابعاد عن مجرى الحياة السياسية العراقية .

ودولياً يبرز استغلال الولايات المتحدة للقضية الكردية، فهي كانت حريصة على أن لا يحصل أي اتفاق بين الحركة الكردية وبين الحكومة العراقية في التسعينيات وخلال فترة الحصار الدولي ، وقد عبّرت بعض القيادات الكردية عن ذلك بعد الاتفاق الأولي بينها وبين الحكومة عام ١٩٩١ فأكدت أن هناك ضغوطاً أميركية حالت دون تحقيق الاتفاق مما يؤكد أن هذه القضية التي فشلت الحكومات في حلها سلمياً كانت قد استثمرتها قوى خارجية دافعةً الأمور باتجاه التباعد والصدام وتشجيع النزعات الانفصالية على حساب التعايش السلمي والوحدة الوطنية.

أولاً: أزمة الخليج الثانية وانعكاساتها على القضية الكردية ١٩٩٠

مع بداية الاجتياح العراقي للكويت في آب ١٩٩٠، اعادت الولايات المتحدة الأمريكية توظيف المشكلة الكردية ، بهدف إضعاف العراق داخلياً وتغذية عوامل الانقسام بين مكوناته الرئيسية، تمهيداً لإعادة تشكيل بنيته الاجتماعية على أساس الطوائف والعرقيات، بما يخدم المشروع الأمريكي المتعلق ببناء منظومة شرق أوسط جديد^(١) يعيد ترتيب المصالح الأمريكية في المنطقة العربية^(٢).

وقد ساهم في ذلك الوضع عدة عوامل متداخلة، منها ما هي داخلية (عراقية - كردية) وإقليمية ودولية، بدأت مع الاجتياح العسكري العراقي للكويت في يوم ٢/آب/١٩٩٠، والذي أدى إلى حرب الخليج الثانية، والتي أدت إلى هزيمة عسكرية وسياسية واقتصادية للعراق كان لها الأثر الكبير على الوضع الداخلي العراقي وانعكاسه على القضية الكردية^(٣).

فبعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨) خرج العراق من حربه هذه بديون كبيرة جداً للدول الإقليمية والدولية، وصار العراق ملزماً بدفع فوائد باهظة لقسم من ديونه لتلك الدول، فالمشكلة الأكبر التي كانت تواجه العراق هي الاقتصاد المنهار والديون المترتبة عليه نتيجة التكاليف الباهظة للحرب، وضرورة إعادة البنية التحتية التي كانت تتطلب أموالاً طائلة في ظل المصاعب المالية التي كانت تتذر بالكارثة^(٤).

وهنا يمكن القول بأن القوات المسلحة العراقية - كإحدى افرزات الحرب مع إيران - قد تضخمت وازدادت في حجمها، ولم يكن من السهل استيعاب هذا الجيش الضخم في ظل اقتصاد شبه مشلول، كما لم يكن من السهل أيضاً تسريح قسم كبير من هذه القوات.

وفي ظل كل تلك التطورات أصيبت الحكومة العراقية في ضائقة مالية حادة وكانت بحاجة إلى المزيد من عائدات النفط لتسديد فوائد الديون الهائلة، ولكن في الوقت الذي زاد فيه العراق انتاجه رفض آخرون (بمن فيهم الكويت) خفض مستويات انتاجهم، مما أدى إلى انخفاض الاسعار وبالتالي تقويض الغاية المنشودة من زيادة الانتاج^(٥).

ويبدو أن الكويت والامارات اللتين بدا أنهما غير عابئتين بمصاعب الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد الحرب، واصلتا إنتاج النفط حسب مشيئتهما بتجاوز الحصص المخصصة لهما من منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)^(٦) مما خفض من عائدات النفط العراقية بنسبة عالية، كذلك اتهم العراق الكويت بأنها تأخذ كميات كبيرة من نفط حقل الرميلة الذي يمتد إلى داخل الكويت^(٧).

وفي ظل تلك الظروف حاول العراق زيادة عائداته النفطية عبر السعي إلى اقناع منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) برفع سعر النفط من خلال حصص تقليدية جديدة^(٨). وقد توجه الرئيس العراقي صدام حسين (١٩٧٩-٢٠٠٣م) بشكل خاص إلى جارتى العراق في الخليج العربي وهما السعودية والكويت لمساعدته على الخروج من هذه الأزمة المالية بعدد من الطرق، وقد أراد منها التعاون للحفاظ على ارتفاع سعر النفط من خلال تقييد انتاجهما والضغط على الدول الأخرى، وطلب ذلك مراراً ولكن دون جدوى، بل أعلننا إن المساعدات المالية البالغة (٤٠) مليار دولار التي اعطيت للعراق خلال حربه مع إيران (قرضاً) لا (هبة)، كما اقترح عليهما تقديم المساعدات في إعادة بناء الاقتصاد العراقي، غير أن الردود المخيبة التي تلقاها منها دفعته إلى استعمال لغة التهديد في الشهور الستة الاولى من عام ١٩٩٠ والتلميح إلى أن العراق قد يلجأ إلى وسائل أخرى للحصول على تلك الموارد إن لم تعط له عن طيب خاطر^(٩).

وفي تلك المدة أخذت العلاقات العراقية - الكويتية بالتدهور السريع، فقد هدد وزير الخارجية العراقي - آنذاك - طارق عزيز الكويتيين بأنهم يدوسون على الجليد الرقيق، وإن محاولات حكومة الكويت التي تهدف إلى الإطاحة بالاقتصاد العراقي يعد عملاً عدوانياً لا يقل عن الاعتداء العسكري^(١٠).

وبحلول منتصف تموز ١٩٩٠ اكتشفت الأقمار الصناعية أعداداً كبيرة من القوات العراقية تتحشد على الحدود الكويتية، فقد أخذت فرقتان مدرعتان عراقيتان في ٢٤/تموز/١٩٩٠ موقعين لهما على طول الشريط الحدودي بين العراق والكويت، ورغم ذلك لم تفعل واشنطن شيئاً، وإنما كانت تشير إلى التهدة بين الطرفين، وقد أوضحت الناطقة باسم وزارة الخارجية الأمريكية (مارغريت تاتوايلر Margaret D. Tutwiler) ^(١١): ((أن ليست هناك معاهدات دفاعية مع الكويت، وليست هناك أي التزامات أمنية خاصة))^(١٢).

وفي ظل تلك الاجواء التقت سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد (إبريل غلاسبي April C. Glasbie) ^(١٣) مع الرئيس العراقي صدام حسين وذلك في ٢٥/حزيران/١٩٩٠، وتحديث إليه قائلة: ((ليس لنا رأي في النزاعات العربية - العربية، كخلافكم الحدودي مع الكويت))^(١٤)، ومن هنا فقد عدّ صدام حسين أن هذه التصريحات بمثابة ضوء أخضر على أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف لن تتدخل للدفاع عن الكويت في حال حدوث هجوم عراقي^(١٥)، كذلك أعلن مساعد وزير الخارجية الأمريكية (جون كيلي John Kelly) أمام لجنة فرعية لمجلس النواب في ٣١/تموز/١٩٩٠، أي قبل يومين من غزو الكويت: ((أنه ليس للولايات المتحدة التزام نابع من أي معاهدة يجبرنا على اشراك قواتنا في الدفاع عن الكويت))^(١٦).

وفي ذات اليوم عقد في مدينة (جدة) السعودية اجتماعاً بين وفد عراقي برئاسة (عزة ابراهيم الدوري)^(١٧) نائب رئيس مجلس قيادة الثورة (آنذاك) ووفد كويتي برئاسة ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء (سعد العبدالله) في محاولة أخيرة لتفادي الحرب، إذ طلب (الدوري) مبلغ عشرة مليارات دولار ويشكل قرض إن استحال العطاء، وقد وافق الطرف الكويتي على مبلغ تسع مليارات، إلا أن الطرف العراقي رفض أقل من المبلغ المطلوب، ناهيك عن بعض المطالبات الأخرى من كلا الطرفين المتعلقة بالمشاكل الحدودية وهكذا انتهى الاجتماع بالفشل وأصبحت الحرب حتمية^(١٨).

لم تكن لدى الرئيس العراقي صدام حسين في ضوء هذه الشكاوى أسباب مهمة تدعوه إلى الاعتقاد أن الولايات المتحدة الأمريكية ستتخذ أي إجراء، سوى بعض العبارات القاسية، في أعقاب أي تحرك عراقي ضد الكويت، كعمل وقائي لتفادي انهيار الاقتصاد العراقي، وكان مسؤولون أمريكيون متعددون يقولون لصدام حسين في أواخر تموز ١٩٩٠، أنهم يفهمون مأخذه على الكويت، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ليست ملزمة بالدفاع عن هذه الإمارة^(١٩).

وفي اليوم الثاني من آب ١٩٩٠، أقدم الرئيس العراقي في خطوة غير مسبقة على زج القوات العسكرية العراقية إلى داخل الكويت واحتلالها بالكامل، وكانت هذه الخطوة خارج كل التوقعات والتحليلات السياسية، وتمثل الهدف الاساسي من الغزو في السيطرة على الحدود الجنوبية لحقل نفط الرميثة العراقي حماية الاحتياطات النفطية العراقية من عمليات الحفر المائل والانتاج الكويتي^(٢٠)، وقد أحدث ضم الكويت للعراق تغييراً عنيفاً في توازن القوى الاقتصادية في المنطقة، مهدداً الولايات المتحدة الأمريكية بالوصول إلى ما تريده من نفط، وعدّ الرئيس العراقي أن العراق أصبح يهيمن على حوالي ٢٠% من البترول المنتج على الصعيد العالمي وعلى الاستثمارات الكويتية في الخارج، والتي يستطيع العراق بواسطتها الضغط على الدول الغربية^(٢١).

وكان رد الفعل على غزو الكويت سريعاً على المستوى العالمي، فقد وجد العراق نفسه مداناً من قبل جامعة الدول العربية ومن الأمم المتحدة، ففي نفس اليوم الذي غزا فيه العراق الكويت، تم التصويت على قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٦٦٠)^(٢٢) لسنة ١٩٩٠، وهي سرعة نادرة في موافقة المجلس على هذا القرار، وقد أدان القرار الغزو العراقي للكويت وطالب بأن يسحب العراق فوراً وبدون أي شرط جميع قواته إلى المواقع التي كانت فيها في ١/آب/١٩٩٠، ثم صدر القرار رقم (٦٦١)^(٢٣) لسنة ١٩٩٠، في السادس من شهر آب وفرض فيه عقوبات شاملة على العراق لم يسبق لها مثيل في تاريخ الأمم المتحدة، إذ فرض مجلس الأمن حظراً تجارياً واقتصادياً تاماً على العراق^(٢٤).

وإزاء رفض العراق الاستجابة لقرارات الأمم المتحدة رقم (٦٦٠) في ٢/آب/١٩٩٠ والقرار رقم (٦٦١) في ٦/آب/١٩٩٠ بإدانة الغزو العراقي وفرض الحظر على التعامل التجاري بما فيه النفط والمجال العسكري مع العراق، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحشد تحالف دولي حقق غايته فيما عرف "بعاصفة الصحراء" (حرب الخليج الثانية)^(٢٥).

وبذلك الخطأ الفادح فتحت الأبواب أمام القوات الأجنبية وخاصة الأمريكية بدخول الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي ، وساهمت الدول العربية خاصة مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي في الحرب ضد العراق لتحرير الكويت^(٢٦).

استعملت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل دبلوماسي (العصا والجزرة) لضمان الموافقة على قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم (٦٧٨)^(٢٧) لعام ١٩٩٠ الذي يسمح باستعمال (جميع الوسائل الضرورية) لإخراج القوات العراقية من الكويت ما لم يحدث الانسحاب قبل يوم ١٥/كانون الثاني/١٩٩١^(٢٨).

وبعد يومين من انتهاء الموعد النهائي في ١٥/كانون الثاني/١٩٩١، أعلنت قيادة قوات التحالف بدأ عملية (عاصفة الصحراء) ليلة ١٦ - ١٧/١/١٩٩١، لاستعادة الكويت وإخراج القوات العراقية منها، وفي صباح ١٧/كانون الثاني/ ١٩٩١ بدأت الحرب، فقد قامت القوات الدولية بضرب الاهداف في العراق والكويت، وأعلنت واشنطن بدء عملية (عاصفة الصحراء) من أجل تحرير الكويت^(٢٩)، وكانت المرحلة الأولى من هذه العملية قد شهدت قصفاً جويًا مكثفًا لمدة ستة أسابيع بالأسلحة الحديثة وحتى المحرمة دولياً ، دمر خلالها الكثير من البنية التحتية العسكرية والمدنية للعراق قبل بدء الهجوم البري، وبعد نحو خمسة أسابيع شنت هذه القوات هجوماً برياً واسعاً على القوات العراقية في ٢٣/شباط/١٩٩١، إلا أن الانهيار السريع الذي حصل في صفوف الجيش العراقي دفع بصدام حسين في ٢٦/شباط/١٩٩١ إلى إعلان الاستعداد للانسحاب من الكويت^(٣٠)، وقد استغرقت تلك الحرب أكثر من (٤٠) يوماً، وفي ٢٨/شباط/١٩٩١ أعلن العراق انسحابه بعدما اتفق مع الولايات المتحدة الأمريكية على وقف إطلاق النار في خيمة سفوان ، وبذلك حقق الحلفاء هدفهم بإخراج القوات العراقية من الكويت^(٣١).

• موقف الأكراد من الغزو العراقي للكويت ١٩٩٠

جاء موقف الأكراد مما قامت به الحكومة العراقية بغزو الكويت في ٢/آب/١٩٩٠، متمثلاً بالبيان الذي أصدرته الجبهة الكردستانية^(٣٢) في ٣/آب/١٩٩٠ وقد أدانت فيه غزو الكويت، ودعت إلى انسحاب القوات العراقية منها، كما دعت المجتمع الدولي إلى إنهاء التدخل العسكري العراقي في الكويت^(٣٣).

كما أصدرت الجبهة الكردستانية بياناً آخرأ في كانون الاول ١٩٩٠، قالت فيه: ((أنه منذ حدوث أزمة الخليج الثانية، فإن الجبهة اصدرت تعليماتها إلى قوات البيشمركة بإيقاف العمليات العسكرية كافة ضد القوات المسلحة العراقية، ولا زالت الجبهة ملتزمة بهذا الموقف لأنها لا تريد أن تخلط الأوراق الكردية - التي هي أوراق عراقية - بالأوراق الأجنبية في ظل أزمة الخليج الثانية))^(٣٤).

وسعت الجبهة الكردستانية في هذه المدة لكسب الأكراد الموالين لبغداد، وكان عددهم يقدر بمئات الألوف من المسلحين الذين تطلق عليهم بغداد تسمية (فرسان صلاح الدين)، في حين تطلق عليهم الأحزاب الكردية تسمية (مرتزقة)، وبالفعل تم استقطابهم والذين كانوا أحد أسباب نجاح الانتفاضة في الشمال في بداية الأمر^(٣٥).

وعليه فقد كان الموقف الكردي من الحرب واضحاً، وقد تمثل بموقفهم الرفض للغزو العراقي للكويت، ووجدوا فرصة مناسبة لتكوين العلاقات مع دول الحلفاء خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وساندوا حرب تحرير الكويت إعلامياً، وإن هذا الموقف أضعف النظام العراقي من النواحي العسكرية والاقتصادية والنفسية، حين رفض الأكراد البقاء في الخدمة العسكرية والمشاركة في حرب الكويت، فترك الجنود الأكراد وحداتهم وعادوا إلى كردستان أو ذهبوا إلى الخارج، وبذلك فقد العراق سندا شعبياً في كردستان مثلما فقد العمق الاستراتيجي من جهة كردستان^(٣٦).

وربما كان تردد الأكراد في الاتجاه للمقاومة المسلحة ضد القوات العراقية في بداية الأمر هو عدم اتصاح الامور، والخوف من الاقدام على خطوات قد تؤدي إلى انزال كوارث جديد في كردستان، إذ كان الأكراد خائفين من لجوء الحكومة العراقية مجدداً إلى استعمال الأسلحة الكيماوية - حسب ظنهم - كما حدث في عمليات الأنفال وحلبجة، فضلاً عن هذا التخوف؛ فالقيادات الكردية لم تتلق أي إشارة من جانب قوات التحالف بانهم سوف يتلقون دعماً عسكرياً كطرف يمكن له أن يقوم بدور حشد القوى ضد حكومة بغداد^(٣٧).

كانت هناك أسباب عملية لعدم رغبة التحالف بالسماح للقوى الكردية بالسيطرة على أجزاء من العراق في الشمال، فخارجياً كان هناك تخوف جدي من تدخل تركيا في حال حصول انهيار داخلي، إذ أن لتركيا مطامع تاريخية واقتصادية في ولأية الموصل القديمة، وكانت قلقة من أن سيطرة الأكراد على كردستان الجنوبية (شمال العراق) سوف تثير الأكراد في كردستان الشمالية (أكراد تركيا)، وحتى أثناء الحرب العراقية - الإيرانية وتحديدًا في عام ١٩٨٦، عندما اخبرت تركيا كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وسوريا بأنها سوف تطالب باستعادة ولأية الموصل في حال تقسيم العراق^(٣٨).

على الرغم من أن الغزو العراقي للكويت جاء في وقت القطبية الثنائية التي شكلت آنذاك سمة النظام الدولي، على الأقل من الناحية الرسمية، إلا أن تفاعلات أزمة احتلال العراق للكويت كشفت بوضوح عمق التحولات التي كانت تجري في منظومة العلاقات الدولية^(٣٩). فالعراق كان جزءاً من منظومة تحالفات الاتحاد السوفيتي في المنطقة، وعلاقتها كانت على درجة كبيرة من التطور والأهمية، إلا أن ذلك لم يمنع الاتحاد السوفيتي من التخلي عن العراق والسماح للولايات المتحدة باتخاذ العديد من الإجراءات، وإصدار الكثير من القرارات الدولية التي قيدت العراق وحدت من نفوذه الإقليمي، بما في ذلك القرار (٦٦١) الخاص بفرض الحصار الاقتصادي والسياسي، والقرار (٦٨٧)^(٤٠) المتعلق باستعمال القوة لإخراجه من الكويت، ومن ثم القرار (٦٨٨)^(٤١) في نيسان ١٩٩١ المتعلق بحماية حقوق الإنسان في العراق، إذ استغلت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك القرار الذي نص على: ((حسن معاملة الحكومة العراقية للمواطنين العراقيين حماية الأكراد))^(٤٢). لتمرير توجهاتها الخاصة بمحاصرة العراق وتطويع إرادته السياسية لحساب الرؤية الأمريكية في المنطقة، فالقرار عدّ في حينه سابقة دولية في مجال التدخل بأغطية الدفاع عن حقوق الإنسان حماية الاقليات وما ترافق معه من تجاوزات سياسية، لاسيما ما يتعلق منها بفرض خط العرض (٣٦) في شمال العراق دون أن يتضمن القرار ٦٨٨ ذلك^(٤٣).

• انتفاضة الأكراد (١٩٩١) والموقف الأمريكي منها

أدى الغزو العراقي للكويت إلى تغيير الموقف العسكري في العراق، فتحرك قواته إلى داخل الكويت سمح لوحدة البيشمركة الكردية بإعادة تثبيت نفسها في المناطق الكردية، بسبب سحب معظم القوات العراقية من المناطق الكردية ونشرها على الحدود الكويتية^(٤٤). بعد أن أعلن عن وقف إطلاق النار وانسحاب القوات العراقية من الكويت، بدأت الانتفاضة الكردية في كردستان العراق ضد حكومة بغداد في ٥/ آذار/ ١٩٩١ في بلدة (رانية) وانتقلت إلى المحافظات الرئيسية كالسليمانية وأربيل ودهوك والبلدات التابعة لهذه المحافظات^(٤٥). وهنا يجب الإشارة إلى إن الإعلام الغربي، ولاسيما الأمريكي كان قد أعطى صورة للعالم مفادها أن الضربة الأمريكية للعراق من خلال (عاصفة الصحراء) قد دُمرت كل الوحدات العسكرية النظامية، بما فيها قوات الحرس الجمهوري، وكذلك الأجهزة الأمنية (المخابرات، والاستخبارات، والأمن، وغيرها)، وقد استغلت الجبهة الكردستانية فرصة الانكسار العسكري العراقي أمام قوات التحالف الدولية، إذ اشرفت الأحزاب الكردية بصورة مباشرة على هذه الانتفاضة، وفرضت هذه الأحزاب سيطرتها على شمال العراق دون قتال حقيقي في ظل انهيار معنويات الوحدات العسكرية العراقية الموجودة هناك^(٤٦).

أعلنت قيادة الجبهة الكردستانية في ١٣/آذار/١٩٩١ سيطرتها التامة على كافة المنطقة الشمالية وتشكيل ادارة مؤقتة لحين إجراء انتخابات عامة في كردستان العراق^(٤٧). وقد لعبت الأحزاب الكردية والقبائل والعشائر دوراً كبيراً في إنجاح هذه الانتفاضة، وقد تمكن (الثوار) من الاستيلاء على كافة المؤسسات العسكرية والأمنية والمدنية في كردستان والخاضعة للحكومة العراقية^(٤٨).

رافقت تلك الانتفاضة حوادث وتصرفات مشينة، فعند استيلاء الثوار من البيشمركة والأهالي والمسلحين على معسكرات الجيش والدوائر الأمنية والحكومية ومقرات (حزب البعث)، بدأ قسم كبير من أولئك (الثوار) بعملية نهب وسلب لمحتوياتها وبطريقة يندى لها جبين الإنسانية، وهكذا كانت تنهب في غضون ساعات ودقائق جميع محتويات المخازن التي خزنت فيها الحكومة العراقية المواد الغذائية وغيرها من السلع، ونهبوا موجوداتها، فضلاً عن نهب وحرق المحتويات والوثائق والملفات الموجودة في تلك الدوائر الرسمية كالبليدية والتسجيل العقاري والمحاكم والصحة ودوائر الأحوال المدنية وغيرها، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تعدى ليشمل المؤسسات التعليمية والتربوية، فقد هوجمت الجامعة الوحيدة في مدينة أربيل (جامعة صلاح الدين) ونهبت محتوياتها وأحرقت الكثير من وثائقها وأوراقها، فضلاً عن نهب وسلب المدارس الثانوية والابتدائية ورياض الأطفال وحتى دور حضانات الأطفال لم تسلم من عمليات السلب والنهب والتخريب، بل وصلت الدناءة بالبعض أن هاجموا المستشفيات العمومية وسرقوا الأدوية والتجهيزات الطبية والصحية الموجودة فيها^(٤٩).

بيد أن هذه الانتفاضة لم تدم طويلاً، فقد وجه الرئيس العراقي خطاباً إذاعياً ذكر فيه أن الحوادث التي حصلت في كردستان لم تكن انتفاضة شعبية، وإنما كانت عملية تخريب من فعل عناصر مخربة أتت من الخارج، وأنه سوف يتم القضاء على (الانتفاضة الكردية) والتي سماها بـ (تمرد الخونة والعملاء) في الشمال العراقي، وقد أشار في خطابه إلى نقطة مهمة وهي أن أي انفصال يقوم به الأكراد يعتبر عملاً ميؤوساً منه، وذلك لمعارضة العراق والدول الإقليمية لأي استقلال سياسي لهم^(٥٠).

وهنا تنبغي الإشارة إلى أن تركيا - وبعد اجتياح الكويت - رأت إمكانية مطالبتها لتفادي الخطر المباشر والسريع في استقلال كردستان العراق، ومن أجل ذلك جعلت التزاماتها ومشاركاتها مع التحالف الدولي في عملية عاصفة الصحراء (حرب الخليج الثانية) مشروطاً بتعهد قوي من الولايات المتحدة الأمريكية بأنه سوف لن يسمح بإقامة كيان كردي مستقل في كردستان الجنوبية

(شمال العراق) ناشئ عن أزمة الخليج، كما أعلنت تركيا وإيران وسوريا المجاورات لكردستان العراق عن عدم موافقتها لإقامة دولة كردية في شمال العراق^(٥١).

تحركت القوات العراقية - وفي طليعتها قوات الحرس الجمهوري - في نهاية آذار/ ١٩٩١ إلى كردستان، تساندها الطائرات العمودية الحربية (الهيلوكوبتر) التي كان قد سمح للعراق بالاحتفاظ بها، فضلاً عن الدبابات والمدركات والأسلحة الثقيلة، فاستعادت مدينة كركوك في ٢٨/آذار/ ١٩٩١، ثم توجهت هذه القوات وعلى عدة محاور إلى المناطق الأخرى في أربيل والسليمانية ودهوك^(٥٢).

عم الذعر والخوف والفرار عموم كردستان، وحصل نزوح جماعي (هجرة جماعية) للشعب الكردي نحو الحدود الإيرانية والحدود التركية، الأمر الذي أدى إلى تفكك القوات الكردية المسلحة إلى حد كبير، وذلك لكون أفراد البيشمركة سارعوا إلى مرافقة عوائلهم نحو المناطق الأكثر أمناً في ظل ظروف بيئية ومعيشية صعبة^(٥٣).

بقيت قوات البيشمركة الكردية تقاوم القوات العراقية المتقدمة وأوقفتها خارج المدن الرئيسية في بادئ الأمر، إلا أن البيشمركة لم يكونوا مجهزين بأسلحة تمكنهم من مواجهة القوات العراقية، ومن جانب آخر فقد اتضح أن قوات التحالف لم تكن راغبة في أن تفقد بغداد السيطرة على البلاد^(٥٤)، خوفاً من أن يكون ذلك نذيراً بتقسيم العراق، وإن عراقاً موحداً كان يعد ضماناً لمنع امتداد النزاعات الداخلية العراقية من جهة، ويعد مانعاً لإمكانية تدخل الدول المجاورة في العراق من جهة أخرى^(٥٥).

لذلك فقد فسحت الولايات المتحدة الأمريكية المجال للجيش العراقي في بسط نفوذه مرة أخرى على المناطق الكردية في الشمال دون اكتراث للتجاوزات الإنسانية التي طالت الكثير من الأكراد اللذين اضطروا للنزوح الجماعي والهرب إلى حدود الدول المجاورة تاركين وراءهم كل ما يملكون^(٥٦).

وفيما يتعلق بالموقف الأمريكي من انتفاضة كردستان آذار/ ١٩٩١، فكانت الإدارة الأمريكية مترددة في دعمها للأكراد، وفي هذا الصدد قال (بيتر و. غالبريث Peter W. Galbraith)^(٥٧) العضو السابق بمجلس الشيوخ الأمريكي في كتابه (نهاية العراق) : ((لم يكن هناك أي دعم أمريكي للأكراد، بل على العكس من ذلك بدت واشنطن وكأنها تريد للانتفاضة أن تفشل))^(٥٨).

كذلك صرح السيناتور الأمريكي الديمقراطي الأسبق (جيمس وليام فولبرايت James William Fulbright)^(٥٩) دفاعاً عن إدارة الرئيس (جورج بوش الاب) أن انتصار الأكراد لم يكن في مصلحتنا لأنه يؤدي إلى زعزعة وضع حليفنا الاستراتيجية (تركيا)، وإن إقامة

حكومة ديمقراطية في العراق ليست في صالح الولايات المتحدة، لأن حليفاتها من الدول العربية في المنطقة لا تتبع مثل هذا النظام^(٦٠).

ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي التي دعت الأكراد إلى التمرد ضد حكومة العراق - واذ تمردوا بالفعل - أعلنت أنها لا تتدخل في الشؤون الداخلية للعراق، وأعلن الرئيس الأمريكي (جورج بوش الاب) أنه لن يتورط في المستقبل العراقي، كما صرح الجنرال (نورمان شوارسكوف Norman Schwarzkopf)^(٦١) في مؤتمر صحفي عقد في القاهرة في ٢/ نيسان/ ١٩٩١، أن ثورة الأكراد لم تتبع جذورها من انتصار التحالف في الخليج (عاصفة الصحراء)، فعمر المشكلة الكردية قرن من الزمان، إذ أن الأكراد ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى كانت لهم تطلعات وتوقعات بإقامة وطن لهم^(٦٢).

• عودة المفاوضات بين الأكراد والحكومة العراقية :

بعد أن تمكن الجيش العراقي من اخماد الانتفاضة والسيطرة على منطقة كردستان، وفرار مئات الآلاف من الأكراد إلى الدول المجاورة، حينئذ وجد الأكراد انفسهم في ظروف معيشية بالغة القسوة، الأمر الذي دعاهم إلى العودة نحو نقطة البداية (المطالبة بالحكم الذاتي) الذي لا سبيل إليه غير التفاوض مع حكومة بغداد، لتأمين عودتهم من جهة وتحقيق الحد الأدنى من مطالبهم من جهة أخرى، لاسيما أن دول التحالف الدولي - كما ذكرنا - رفضت التدخل عسكريا في مواجهة الجيش العراقي^(٦٣).

دفع التوظيف الأمريكي للملف الكردي بالحكومة العراقية إلى محاولة ادراك خطر ذلك وعلى وضعها الداخلي، فسعت إلى التقرب من الفصائل الكردية والإيماء لها بإمكانية التوصل إلى اتفاق مبدئي يحوي اتفاقية آزار/١٩٧١، ويزيل نقاط الاختلاف حول بعض بنوده^(٦٤).

بدأت المفاوضات بين الحكومة العراقية والأكراد من جديد عندما أطلق الرئيس العراقي صدام حسين مبادرة للحوار مع الجانب الكردي في ١٢/ نيسان/ ١٩٩١، وقد استجاب الأكراد لهذه المبادرة، إذ ذهب وفد مشترك من الجبهة الكردستانية إلى بغداد في ٢٤/ نيسان/ ١٩٩١ برئاسة (جلال الطالباني) القائم بالاتصال الكردي، وتمت مقابلتهم إذ وأبدى الرئيس العراقي استعداده الكلي للوصول إلى اتفاق حول صيغة مشروع متكامل للحكم الذاتي، وكان شرط الأكراد أن تعلن نتائجه في حال الاتفاق على الأحرف الأولى منه^(٦٥).

حمل مسودة الاتفاق جلال الطالباني القائم بالاتصال الكردي إلى كردستان ليعرضها على مسعود البارزاني وبقية أطراف الجبهة الكردستانية، بعد ذلك توجه وفد كردي آخر إلى بغداد

برئاسة مسعود البارزاني الذي التقى أيضاً بالرئيس صدام حسين للمضي بإكمال مشروع الحكم الذاتي مع اضافة بعض المسائل المستجدة^(٦٦).

كانت تلك المفاوضات قد تناولت المحاور الأربعة الآتية^(٦٧):

- ١- تطبيع الأوضاع في كردستان، ووقف عمليات التهجير القسري ضد الأكراد.
- ٢- تفعيل الحكم الذاتي لكردستان، واستصدار قرارات توفر المقومات الضرورية لتحولات سياسية وديمقراطية، وحرية الصحافة.

٣- ترسيم حدود المنطقة المتعلقة بالحكم الذاتي، ووضع دستور دائم للبلاد.

٤- الإعلان عن قبول الفيدرالية كشكل لتنظيم العلاقة بين الإقليم والحكومة المركزية.

وقد تم التوصل إلى اتفاق بشأن إعادة المهجرين إلى مناطقهم وإعادة إعمارها، ودفع تعويضات مالية للمتضررين من جراء العمليات العسكرية، وإطلاق سراح السجناء وإصدار عفو شامل عن المشاركين في الانتفاضة الكردية، وخضوع الشرطة العراقية وقوات الجيش في كردستان لقيادة (عراقية - كردية) مشتركة، وحق الأكراد في شغل مناصب وزارية في الحكومة العراقية وليس مجرد تخصيص وزارة لشؤون كردستان^(٦٨).

كما تم الاتفاق على مشروع الحكم الذاتي الإداري باعتباره مشروع لتطوير الحكم الذاتي الذي أعلنته الحكومة العراقية عام ١٩٧٤ من طرف واحد، وقد استمر الأكراد في المفاوضات رغم أن بغداد لم تقدم الحد الأدنى من الحقوق التي ترضي الجانب الكردي (حسب رؤيتهم)^(٦٩).

أما مسألة الديمقراطية فلم تجر مناقشتها، والمسألة الأخيرة التي ظهر بشأنها الخلاف، هي عملية تحديد حدود المنطقة المشمولة بالحكم الذاتي، إذ اصر الجانب الحكومي على ابقاء مدينة كركوك الغنية بالنفط خارج نطاق تلك المنطقة فضلاً عن مدن سنجار وخانقين ومنذلي باعتبارها مدن حدودية حيوية^(٧٠).

وبالتالي فإن أزمة عدم الثقة في وعود الحكومة العراقية (حسب التصور الكردي) من جهة، وكثافة الضغوط الأمريكية على الفصائل الكردية من جهة أخرى، حالت دون التوصل إلى اتفاق ينهي الأوضاع المتأزمة في كردستان، إذ بقيت الخلافات بين الطرفين قائمة حول توسيع حدود مناطق الحكم الذاتي ليشمل سنجار وخانقين، وجعل (كركوك) عاصمة الإقليم مع ضمانات دولية، فضلاً عن خلافات تتعلق بمستقبل الديمقراطية، وضمان المشاركة السياسية وصياغة دستور جديد للبلاد^(٧١).

ومع إطالة أمد المفاوضات ظهرت بوادر الخلاف بين قيادة الجبهة الكردستانية نفسها، فقد مالت قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى توقيع مسودة الاتفاق مع بغداد وإعلانه، وتأجيل النظر في المسائل الأخرى وخاصة مسألة كركوك، وحجتها في ذلك كانت مساعدة

الشعب الكردي للتخلص من آثار الظروف القاسية التي مرت عليه في السنوات السابقة جراء النزوح الجماعي، فضلاً عن زعزعة ثقة الأكراد بالدعم الخارجي بعدما سمحت الدول الغربية للقوات العراقية باستعادة المناطق الكردية أعقاب انتفاضة كردستان، لذلك ارتأت قيادة الحزب الديمقراطي التوصل إلى اتفاق مع الحكومة العراقية يلبي الحد الأدنى من متطلبات الشعب الكردي، بدلاً من جعل الحركة الكردية (أداة) لتنفيذ المخططات الأجنبية^(٧٢).

في حين عارضت بعض أحزاب الجبهة الكردستانية هذا الاتجاه وخاصة الاتحاد الوطني الكردستاني وبعض الأحزاب الكردية الأخرى، وطالبت بقطع المفاوضات مع بغداد التي لا نتيجة لها - حسب رؤيتهم - وعلى إثر ذلك انقسمت الجبهة الكردستانية على نفسها، فلم تكن قيادة هذه الجبهة مجتمعة في مكان واحد يمكنها بسهولة دراسة مقترحات الحكومة العراقية والرد عليها بسرعة، ولم تكن لها رؤية موحدة وبرامج مشتركة، وعندما اجتمع قادة الجبهة بحلول نهاية حزيران ١٩٩١ كانت بغداد قد زادت من مطالبها لتشمل تسليم كافة الأسلحة الثقيلة وإغلاق محطات الإذاعة المعادية للحكومة العراقية وقطع كافة العلاقات مع الدول الخارجية، معربة عن تخوفها من التعاون الكردي مع الاعداء الخارجيين^(٧٣).

ويبدو أن فشل المحادثات لم يُعزَّز إلى أزمة الثقة في الحكومة العراقية، والضغط الأمريكية على الفصائل الكردية فحسب، وإنما يعود كذلك إلى طبيعة الفصائل الكردية ذاتها والتي لم تكن موحدة الرؤية حيال موضوع الحكم الذاتي، ولم تكن مهياً لاتخاذ قرارات ثابتة بهذا الشأن، بحكم خلافاتها الداخلية التي طفت على السطح، وحالة عدم الاستقرار التي خلفتها عمليات النزوح الجماعي لآلاف العوائل الكردية، والأهم من ذلك كله أن الفصائل الكردية كانت مقتنعة بأن الحكومة العراقية هي أضعف من أن تكون شريكاً للسلام بعد أن تكثفت الضغوط الأمريكية لإسقاطها^(٧٤).

بناءً على ما تقدم يتضح لنا أن كلا الطرفين (العراقي والكردي) قد سعيًا إلى (استراحة) من الظروف العسيرة التي وجدا فيها نفسيهما، فإلى جانب العراقي كان يعاني من ضغوطات داخلية وخارجية (سياسية وعسكرية) التي بالكاد يستطيع تحملها، بينما الأكراد كانوا يعانون من عمليات النزوح الجماعي والظروف المعيشية التي لحقت بهم جراء ذلك.

• سحب الإدارات والهيئات الحكومية من كردستان :

في خطوة مفاجئة أعلن العراق بتاريخ ٢٣/تشرين الأول/١٩٩١ عن سحب قواته من المدن الكردية (أربيل، والسليمانية، ودهوك) وتوابعها إلى ما وراء الخط الدفاعي، كما أعلن عن

سحب إدارته المدنية في المنطقة (باستثناء دوائر الصحة والماء والكهرباء والجامعة والدوائر المتعلقة بتوزيع المواد الغذائية)^(٧٥).

وطالبت الحكومة العراقية من الموظفين العموميين في تلك المحافظات الالتحاق بوظائفهم في مدينتي الموصل وكركوك، وقد بررت الحكومة العراقية قرارها هذا بعدم قدرة الموظفين الحكوميين من أداء مهامهم وواجباتهم بسبب التدخل المتزايد للأحزاب الكردية وقوات البيشمركة في شؤونهم، إلا أن غالبية الموظفين (المعلمين، والشرطة، والقضاة) ظلوا مستمرين في أداء واجباتهم في مناطقهم - بصورة اعتيادية - رغم قيام الحكومة العراقية بقطع رواتبهم^(٧٦).

وبعد أن تم قطع رواتب الموظفين العاملين في كردستان، بدأ إحكام حصار اقتصادي بشكل تدريجي، وذلك تجنباً لمواجهة مباشرة مع الأمم المتحدة، والامتناع عن تجهيزه بأي خدمات حكومية، وبذلك أصبحت مناطق كردستان خاضعة لحصار مزدوج، الأول: ما فرضه مجلس الأمن الدولي على العراق اعقاب (أزمة الخليج الثانية) بموجب القرار رقم (٦٦١) في ٦/آب/١٩٩٠، والآخر من قبل الحكومة العراقية التي قررت سحب الإدارات وقطع الرواتب وفرض حصاراً اقتصادياً على منطقة كردستان^(٧٧).

وسرعان ما أثبتت الأحداث اللاحقة أن قرار الحكومة العراقية كان خاطئاً، ولم يبنى على حسابات استراتيجية، فهي (أي الحكومة العراقية) عندما قررت سحب إدارتها المدنية من المنطقة الكردية وفرض الحصار الاقتصادي عليها^(٧٨) بهدف توليد ضغط سياسي على الفصائل الكردية، وحثها على وقف تعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول التحالف، إلا أن ذلك الاجراء كان في صالحهم، فقد حفزت تلك الأوضاع الفصائل الكردية على إيجاد صيغة توافقية لتجاوز خلافاتها، والسير نحو ملئ الفراغ الأمني والسياسي للسلطات الحكومية، إذ بدأ العمل التدريجي للتغلب على المشكلات السياسية والاقتصادية التي واجهوها، مما أدى إلى تحسن وضعهم واستقرار منطقتهم^(٧٩).

بعد أن حصل الأكراد على حكم شبه ذاتي في كردستان العراق بعد عام ١٩٩١، قاموا بتأسيس مؤسسات الحكم للانتقال من حالة المعارضة المسلحة - لعقود طويلة - إلى حالة الحكم الذاتي تحت الحماية الدولية^(٨٠).

ومنذ عام ١٩٩١، والقوات العراقية مبتعدة عن كردستان بحكم انسحابها من تلك المنطقة، وبحكم الحماية الدولية لها، إلا أنها (أي القوات العراقية) عادت وتدخلت في الاقتتال الدائر بين الحزبين الكرديين في عام ١٩٩٦، إذ دعمت الحزب الديمقراطي الكردستاني ضد منافسه الاتحاد الوطني الكردستاني لاستعادة مدينة أربيل^(٨١). وهذا ما سوف نتناوله لاحقاً.

وبذلك فقد تركت أمور الإدارة والنظام منذ عام ١٩٩١ بأيدي القيادات الكردية كجزء من سياسة الأمر الواقع التي شملت غالبية المدن الكردية، وقد تمتع الأكراد بشيء من الاستقلال الفعلي حتى عام ٢٠٠٣.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن قيام الحكومة العراقية باتخاذ قرارها الخاطئ بسحب الإدارات الحكومية من منطقة كردستان، أدى الى أن تتنفس الإدارة الأمريكية الصعداء، إذ أصبحت تلك المنطقة مرتعاً خصباً لنشاط المخابرات الأمريكية والإسرائيلية وكل القوى الإقليمية المستفيدة من تراجع دور العراق الإقليمي، وعليه فإن كل ما جرى في الشمال العراقي من تطورات سياسية وأمنية لاحقة كانت صناعة أمريكية بامتياز.

المنطقة الأمنة وتدويل القضية الكردية ١٩٩١:

دفعت عودة المناطق الكردية للسيادة العراقية بالإدارة الأمريكية إلى إعادة تقييم سياستها المتعبة حيال العراق باتجاه تصعيد المطالب (الانفصالية) وإشغال حكومة بغداد بمشاكل داخلية لزعزعة استقرار العراق عبر إعادة تفعيل الملف الكردي بغية التمهيد لتدخلات لاحقة^(٨٢)، من خلال فرض مناطق يحظر فيها الطيران العراقي وإقامة (ملاذ آمن) للأكراد في شمال العراق تحت حماية الأمم المتحدة، تحرسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وهولندا وتركيا تحت ذريعة العمل الإنساني^(٨٣).

بعد هزيمة الأكراد وفرار مئات الآلاف منهم نحو الأراضي التركية والإيرانية، أعقاب قمع الانتفاضة الكردية ١٩٩١، أُخليت من جراءها مدن كردستان العراق من السكان بصورة شبه كاملة، وعد هذا في نظر القوى الكبرى في الغرب - وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية - إخلالاً خطيراً بالعقد الاستراتيجي بين القوى الكبرى والدول الإقليمية التي تتقاسم كردستان، ومن هذا المنطلق ولأسباب استراتيجية وحفاظاً على التوازنات التقليدية في المنطقة تحركت الولايات المتحدة الأمريكية وبسرعة لإنقاذ الموقف حماية الأكراد - حسب قولهم - بغية إعادة السكان الأكراد إلى موطنهم في شمال العراق، والبدء بصياغة جديدة ازاء القضية الكردية في العراق تتلاءم مع المستجدات على الساحة الكردية^(٨٤).

تبنت الإدارة الأمريكية حملة سياسية واقتصادية وإعلامية لتشويه صورة الحكومة العراقية، وإظهارها بمظهر الحكومة المنتهكة لكل الأعراف والتقاليد الإنسانية لشعبها، وفي إطار تلك الحملة كانت الصحف والقنوات الفضائية الأمريكية تبث عشرات الصور يومياً عن الأكراد المشردين في الجبال وفي العراء تحت الأمطار الغزيرة، وصور الأطفال والنساء والعجزة وهم يتسولون الطعام والشراب من سيارات الإغاثة الأمريكية والدولية، فقد كانت تلك المشاهد كافية

لضمان القرار في البيت الابيض للتدليل على وحشية النظام العراقي، وتجاهله لإنسانية هؤلاء الفارين من جحيم الحرب، كما كانت كافية لتأجيج الرأي العام العالمي ضد الحكومة العراقية، وبالشكل الذي ساعد ادارة الرئيس الأمريكي (جورج بوش الأب) باتخاذ الكثير من الاجراءات التي اضعفت ارتباط الإقليم الكردي بالعراق^(٨٥).

أثر النزوح الجماعي لمئات الآلاف من الأكراد العراقيين عام ١٩٩١ نحو الحدود الدولية لتركيا وإيران تأثيراً كبيراً على الرأي العام العالمي نتيجة المأساة البشرية التي لحقت بالشعب الكردي، وكان أحد أسباب الاهتمام الكبير الذي أولته وسائل الاعلام العالمية بقضية اللاجئين الأكراد، كونها وقعت نتيجة حملة عسكرية شنتها قوات التحالف الدولي لتحرير الكويت أعقاب عملية (عاصفة الصحراء)، عندئذ ازداد النقد لقيادة التحالف الدولي التي نفذت يديها من المسؤولية، فقد كان هناك تباين بعيد بين استعداد التحالف للقتال لحماية النفط وإخراج القوات العراقية من الكويت، وعدم استعداده (أي التحالف الدولي) لحماية الأكراد وتوفير الأجواء (الأمنة) لهم^(٨٦).

وقد كانت فرنسا أسبق من غيرها من دول التحالف في التجاوب مع كارثة النزوح الجماعي التي أصابت الشعب الكردي، ومن أجل هذا بعث الرئيس الفرنسي (فرانسوا ميتران François Mitterran)^(٨٧) وزير الدولة الفرنسي للشؤون الإنسانية (برنارد كوشنير) في ٣/ نيسان/ ١٩٩١ للتباحث مع الأتراك بشأن اساس قانوني محكم لقرار مجلس الأمن الدولي يحمي الأكراد داخل العراق، وهكذا فإن تركيا وفرنسا عرضتا مشروع القرار على مجلس الأمن وتم تبني المشروع بأغلبية الأصوات، وقد صدر القرار بأغلبية عشرة أصوات مقابل ثلاثة هي أصوات كل من (كوبا، واليمن، وزمبابوي) مع امتناع كل من (الصين، والهند) عن التصويت^(٨٨).

ولمعالجة أوضاع النازحين الأكراد على الحدود التركية والإيرانية، تم ارسال وزير الخارجية الأمريكي (جيمس بيكر)^(٨٩) إلى الحدود التركية ليطلع بشكل مباشر على أوضاع النازحين، وقد أعرب (بيكر) عن أسفه ازاء مدى حجم مشكلة هؤلاء اللاجئين، وإذ أعلن: ((إن ما عملناه شيء ضئيل جداً، ينبغي علينا أن نفكر في عمل ضخم، وإلا فإن هذا سيصبح تدميراً منظماً لشعب بأسره))^(٩٠).

وكان من إفرازات هذه الهجرة وإزاء الضغط المتزايد من الرأي العام صدور القرار رقم (٦٨٨) في ٥/نيسان/ ١٩٩١ عن مجلس الأمن الدولي^(٩١)، الأمر الذي أدى إلى عودة جديدة للمشكلة (القضية) الكردية إلى الأروقة الدولية وتحديداً في إطار الأمم المتحدة، الأمر الذي اتاح للأكراد في العراق الاستقرار شبه الدائم منذ ذلك الوقت^(٩٢).

كما أثارت مسألة خطر تدفق اللاجئين الأكراد على الحدود الدولية، واحتمال دخولهم الأراضي التركية، وعزم الأتراك على دفع هذا الاحتمال ردود فعل دولية مؤثرة، إذ اقترح الرئيس التركي (توركوت أوزال) ^(٩٣) في حديث له على التلفزيون الأمريكي في ٧/نيسان/١٩٩١ أي بعد يومين من المصادقة على القرار (٦٨٨)، إذ اقترح على الأمم المتحدة إقامة (منطقة آمنة) للأكراد في شمال العراق تحت إشراف الأمم المتحدة ^(٩٤)، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مترددة بالتدخل في هذه القضية، لكن حفاظاً على العلاقات التركية الأمريكية، وتجاوباً مع دعوة (أوزال) أصدرت إدارة الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) في اليوم نفسه الأوامر بإرسال طائرات الإنزال الجوي العسكرية - التي اتخذت من قاعدة (أنجرك) التركية مقراً لها - إلى مدينة (زاخو) الكردية الواقعة على مقربة من الحدود التركية لإنشاء ما يعرف بـ (الملاذ الآمن) والبدء في إقامة مخيمات للاجئين الأكراد ^(٩٥).

وهنا يجب الإشارة إلى أن تركيا كانت تريد - من خلال انضمامها إلى التحالف الدولي - معالجة أزمة لاجئي أكراد العراق على أراضيها، وليس لغرض معالجة حقوق الأكراد في شمال العراق، وذلك خوفاً من انعكاسات نزوح أكراد العراق على مشكلتها الكردية، وحرصاً على أن تفصل هذه (المناطق الآمنة) بين الأكراد على الجانبين.

وقد اشترطت تركيا على الولايات المتحدة الأمريكية في المفاوضات التي أدت إلى إقامة المنطقة (الآمنة) عدة شروط أهمها ^(٩٦):

- ١- عدم المساس بوحدة العراق الإقليمية، ليس خوفاً على العراق، ولكن خشية من أن تقوم دولة كردية مستقلة في شمال العراق تنتقل عدواها إلى تركيا فتصبح هي المتضرر الأكبر.
 - ٢- وقف جميع السياسات التي قد تؤدي إلى المساعدة على إقامة هذه الدولة الكردية المستقلة في شمال العراق، وصرف القادة الأكراد عن هذا الاتجاه.
 - ٣- اتباع قرارات الأمم المتحدة على وجه الدقة وعدم تجاوزها.
 - ٤- تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية عمليات القوات التركية ضد حزب العمال الكردستاني.
- فالولايات المتحدة الأمريكية كانت حريصة على عدم إثارة مخاوف تركيا - العضو الوحيد في شمال الأطلسي من بلدان الشرق الأوسط - تجاه المشكلة الكردية الحساسة للغاية بالنسبة إلى أنقرة، وكان لا بد من إيجاد مخرج توافق عليه تركيا، وقد سهل هذه المهمة أن القرار (٦٨٨) قد ذكر أكراد العراق بالاسم، وكانت تلك هي المرة الأولى التي يذكر فيها الأكراد في وثيقة دولية منذ معاهدة سيفر ^(٩٧).

ذكر القرار (٦٨٨) الأكراد في موضعين: إذ جاء فيه: ((إن مجلس الأمن يساوره القلق الشديد إزاء القمع الذي يتعرض له السكان المدنيون العراقيون في أجزاء كثيرة من العراق الذي شمل المناطق السكانية الكردية، وأدى إلى تدفق اللاجئين على نطاق واسع عبر الحدود الدولية، وإلى حدوث غارات عبر الحدود، بما يهدد السلم والأمن الدوليين، وفي بند آخر يطالب مجلس الأمن؛ بأن يقوم العراق على الفور كإسهام منه في إزالة الخطر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة بوقف هذا القمع ويعرب عن الأمل في السياق نفسه في إقامة حوار مفتوح لاحترام كافة حقوق الانسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين، ويطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً عن محنة السكان المدنيين العراقيين وخاصة السكان الأكراد، الذين يعانون من جميع أشكال القمع الذي تمارسه السلطات العراقية))^(٩٨).

واستناداً إلى القرار الدولي رقم (٦٨٨) قامت الولايات المتحدة الأمريكية - بالتنسيق مع حلفائها الغربيين (بريطانيا وفرنسا)، فضلاً عن (تركيا) العضو في حلف شمال الأطلسي - بإنشاء ما يعرف بـ (الملاذ الأمن) للأكراد في شمال العراق من خلال عملية أطلقت عليها تسمية (عملية توفير الراحة)^(٩٩).

وفي منتصف نيسان/ ١٩٩١ أعلن التحالف الدولي عن إقامة (المنطقة الآمنة) للسكان الكرد داخل العراق لضمان عودتهم إلى ديارهم، ومنعت الطائرات العراقية من التحليق شمال خط العرض (٣٦)، وقد شكل انشاء (الملاذ الأمن) للأكراد أهمية بالغة على صعيد تدويل القضية الكردية^(١٠٠).

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية - حتى أواسط نيسان ١٩٩١ - كانت ترفض إرسال قوات أمريكية إلى كردستان العراق لإقامة ما سمي بـ (الملاذ الأمن) فقد كانت تصر على توريث الأمم المتحدة - والتي كانت (هي الأخرى) مترددة من أي تدخل عسكري في العراق. وفي حديث له في إحدى الأكاديميات العسكرية الأمريكية في ١٣/ نيسان/ ١٩٩١ قال الرئيس الأمريكي (جورج بوش الاب) بأنه : ((لا يريد أن يقحم جندي أو طيار في حرب أهلية في العراق مستمرة منذ دهور))^(١٠١)، وحتى يوم ١٦/ نيسان/ ١٩٩١، وهو يوم حدوث التغيير المفاجئ في الموقف الأمريكي من إرسال قوات عسكرية إلى شمال العراق، ومن أسباب ذلك الموقف خشية الولايات المتحدة الأمريكية أن تتعارض مصالحها في المنطقة، ومن ردود أفعال غير مرضية لها، وقد صرح الدبلوماسي الأمريكي (ديفيد ماك David Mac) المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية: ((بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف لن تدفع لا دولاراً ولا جندياً واحداً من أجل حماية الأكراد، وأن تغيير الموقف الأمريكي أدى إلى إرسال القوات الدولية، متعددة الجنسيات، لغرض استخدامها في عملية معينة، [اشتهرت فيما بعد بعملية الملاذ الأمن])^(١٠٢).

اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن الدافع لإقامة المنطقة الآمنة في الشمال العراقي - خارج سيادة العراق نفسه - هو (إنساني محض)، بيد أن الواقع الفعلي يناقض ذلك، فلم تكن تلك العملية - التي أوكلت مهمة قيادتها في حينها إلى حلف شمال الأطلسي - بادرة إنسانية خالصة، بل أن الهدف منها يكشف عن استعمال الأكراد في العراق لتحقيق مآرب الولايات المتحدة الأمريكية السياسية في منطقة الخليج كلها، بوصفها أداة لتمرير سياستها التي لا تخدم في واقع الأمر سوى مصالحها، فالوجود الأمريكي في الخليج مسألة حيوية للحفاظ على تدفق النفط^(١٠٣). ولعل ما يؤيد ذلك أنها (أي الولايات المتحدة) منعت أي نشاط عراقي عسكري في المنطقة الشمالية في حين تتغاضى عن اجتياح تركيا لهذا الشمال بدعوى مطاردة فلول حزب العمال الكردستاني، وتلتفت بوجهها عن توغل إيران إليه تحقيقاً لهدف ظاهري غايته مقر قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني (الإيراني)^(١٠٤) الواقع قرب مدينة (كوية سنجق) على بعد (٨٠) ميلاً من الحدود مع إيران^(١٠٥).

ومن خلال ما تقدم يمكن القول إن إيجاد (المنطقة الآمنة) في شمال العراق هو تطور نوعي في مضمون الورقة (الأداة) الكردية، ورفع مستوى هذه (الورقة) إلى مستويات أكثر خطورة وفاعلية للضغط على الدول التي تتقاسم كردستان للتخلي عن سياساتها وممارساتها التي تتعارض مع بعض السياسات الأمريكية، كذلك أرادت الولايات المتحدة الأمريكية من وراء إيجاد (الملاذ الآمن) إجراء التغييرات في محتوى وآليات (الأداة الكردية)، فبعد أن كانت الآليات التقليدية تعتمد على إشعال فتيل الانتفاضات والثورات الشعبية والحركات المسلحة، قد تغيرت هذه الآليات - بعد إقامة تلك المنطقة عام ١٩٩١ وما بعدها - إلى مستوى أعلى باتجاه الاستقلال والحكم الذاتي، وبهذا فهي تعتبر استمرار للسياسة الأمريكية نفسها في المنطقة، ولكن بآليات جديدة .

ثانياً: التجربة الكردية وإقامة المؤسسات الحكومية في إقليم كردستان والموقف الأمريكي منها:
أدى تعثر المفاوضات بين الحكومة العراقية والجبهة الكردستانية في عام ١٩٩١ إلى اتجاه الأكراد لمحاولة الحصول على درجة أكبر من الحكم الذاتي، وقد ساعدهم في ذلك انشاء الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ما سمي بـ (المنطقة الآمنة) للأكراد شمال العراق، والتي وفرت لهم - لأول مرة في تاريخ الأكراد - غطاءً دولياً مكنهم من التحرك بحرية في منطقتهم، واتخاذ الخطوات التي يرونها مناسبة لإدارة شؤونهم، وتحديد طبيعة علاقاتهم بالحكومة المركزية في بغداد^(١٠٦).

ومع انسحاب المؤسسات الحكومية العراقية من إقليم كردستان عام ١٩٩١، دفعت الولايات المتحدة الأمريكية بنقلها لمساعدة الأحزاب الكردية على إجراء انتخابات تشريعية عام

١٩٩٢، تمخض عنها برلمان كردي وحكومة محلية استطاعت - بطريقة المناصفة بين الحزبين الرئيسيين - قيادة الإقليم، بالرغم من تصاعد الخلافات بين زعامتي الحزبين الكرديين، ومع خلو الإقليم من مظاهر السلطة العراقية، واصلت الإدارة الأمريكية امداد الأحزاب الكردية بكل ما يعمق انفصالها عن العراق^(١٠٧).

فعندما أعلنت الحكومة العراقية الانسحاب رسمياً من مناطق كردستان، أعطت الجبهة الكردستانية لنفسها الحق في إدارة وحكم الإقليم بموجب سلطة الأمر الواقع^(١٠٨). وقامت الجبهة الكردستانية بتشريع القوانين دون أن تستند إلى أي نص دستوري أو قانوني مسبق، وإنما استندت إلى كونها سلطة الأمر الواقع في الإقليم، وتم القبول بها من قبل الأجهزة الادارية والقضائية في الإقليم الكردي بتلقيها الاوامر من الجبهة بعد سحب الحكومة العراقية ولأيتها من كردستان العراق من الناحية العملية^(١٠٩).

• انتخاب برلمان كردستان العراق عام ١٩٩٢ والموقف الأمريكي منه:

ترتب على قرار الحكومة العراقية بسحب إداراتها وفرضها حصاراً اقتصادياً على المناطق الكردية فضلاً عن سوء الأحوال المعيشية والحياتية، حدوث أزمة حقيقية للجبهة الكردستانية، إذ أوجد فراغاً إدارياً وقانونياً للمحافظات الثلاث، وفي عام ١٩٩٢ اتخذت الجبهة الكردستانية قراراً بتأسيس حكومة إقليم كردستان، وبانتخاب المجلس الوطني الكردستاني ورئيس للإقليم، وبالتالي تشكيل حكومة منتخبة، ولتحقيق هذا الغرض أصدرت جبهة كردستان في ٨/نيسان/١٩٩٢ القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٢ بانتخاب المجلس الوطني لكردستان العراق، وكذلك القانون رقم (٢) للسنة نفسها لانتخاب رئيس الإقليم، وفي ١٩/أيار/١٩٩٢ جرت انتخابات عامة بمشاركة واسعة للمواطنين الأكراد في إقليم كردستان تحت مراقبة الأمم المتحدة^(١١٠).

أقرت الجبهة الكردستانية بأن فراغ السلطة يعد بمثابة مأزق كبير لا سبيل إلى الخلاص منه، وأن عدم ملء هذا الفراغ سوف يؤدي إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية التي أفرزها الحصار الاقتصادي، وبدأت بتقديم مشاريع مقترحات لتشكيل (برلمان كردي) يتم انتخابه من قبل السكان الأكراد في أيار / ١٩٩٢، وجرت الانتخابات بالفعل -على الرغم من المعوقات الفنية والإدارية التي تخللت عملية الانتخابات والمشاكل السياسية التي أعقبتها- وبالتالي تأسيس حكومة محلية تؤدي مهام السلطة التنفيذية وبرلمان لأداء المهمة التشريعية في الإقليم^(١١١).

وتم بالفعل تشكيل المؤسسات الرسمية لإقليم كردستان العراق من خلال اجراء انتخابات عامة في ١٩/أيار/١٩٩٢، لتشكيل أول برلمان لإقليم كردستان اطلق عليه تسمية (المجلس الوطني لكردستان العراق) والذي انبثق عنه أول مجلس وزراء (حكومة الإقليم) في ٤/ تموز/ ١٩٩٢^(١١٢).

وفي الدورة الأولى للانتخابات التي أجريت في ١٩/أيار/١٩٩٢، كانت هناك منافسة قوية بين كل من الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني، إلا أنه - فيما بعد - تم القفز على نتائجها ثم إفراغها من محتواها، وذلك لوجود اتفاق مسبق - قبل خوض الانتخابات - بين الحزبين (البرم في اجتماع للمكتبين السياسيين في ٢٣/شباط/١٩٩٢) على أن يكون رئيس البرلمان من الحزب الديمقراطي، ورئيس الوزراء من الاتحاد الوطني، وكذلك تشكيل حكومة ائتلافية وفقا لحصتهما من أصوات الناخبين، مع مشاركة عدد من الأحزاب والفئات التي شاركت في الانتخابات ولم تحصل على نسبة دخول في البرلمان عن طريق منحهم عدداً من المقاعد الوزارية باستثناء حزب كادحي كردستان إذ حصلوا على (٣) مقاعد لكونهم اشتركوا مع الاتحاد الوطني بقائمة واحدة، لذلك اتفقا على تقسيم مقاعد البرلمان والمناصب الحكومية بينهما بطريقة (المنافسة)^(١١٣).

بعد ما تم اجراء أول عملية انتخابية في الإقليم لانتخاب أعضاء المجلس الوطني الكردستاني في ١٩ / أيار/ ١٩٩٢، وعقد الاخير جلسته الأولى في ٤/حزيران/١٩٩٢، ومن ثم تشكيل أول حكومة حقيقية برئاسة فؤاد معصوم^(١١٤) عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، بهذا الشكل تم ملء الفراغ التشريعي والحكومي الذي خلفه سحب ادارات الحكومة المركزية، إذ انتقل الإقليم من مرحلة سلطة الأمر الواقع إلى مرحلة السلطة التشريعية^(١١٥).

أنعقد أول اجتماع رسمي للمجلس الوطني الكردستاني -كما ذكرنا- بتاريخ ٤/ حزيران/ ١٩٩٢ وبعد هذا التاريخ تمت المصادقة على التشكيلة الأولى لحكومة إقليم كردستان، وقد سارت اجتماعات المجلس في عامي (١٩٩٢ و ١٩٩٣) سيراً اعتيادياً، واستطاع أن يصدر العديد من القوانين والقرارات ذات الأهمية الخاصة، مثل قانون مجلس الوزراء والقوانين الخاصة بوزارات حكومة الإقليم وقانون السلطة القضائية والقوانين الخاصة بالأحزاب والجمعيات والمطبوعات وغيرها، وكذلك اصدار عدد من القرارات منها استحداث جامعة دهوك وقرار إعادة فتح جامعة السليمانية، والأهم من ذلك - بالنسبة للمجلس الوطني الكردستاني - هو قرار إعلان الصيغة الفيدرالية لتنظيم العلاقة القانونية بين سلطات الإقليم والسلطة المركزية في بغداد^(١١٦).

فمع انحسار سلطة الحكومة العراقية عن شمال العراق، وقيام الأكراد - في ظل الحماية الدولية وما اصطلح على تسميته (المنطقة الآمنة) بتشكيل حكومة محلية، ومجلس وطني كردستاني (برلمان كردي)، تعالت الأصوات الكردية المنادية بحق تقرير المصير والفيدرالية، بدلاً من الحكم الذاتي، وأصبح الأكراد يشكلون أحد أهم مرتكزات المعارضة للحكومة العراقية^(١١٧).

وقد تم إعلان الفيدرالية بموجب القرار رقم (٢٢) في ٤/تشرين الأول/١٩٩٢، من قبل البرلمان الكردي في جلسة خصصها لهذه الغاية، واستند الإعلان إلى نص القانون رقم (٢) لعام

١٩٩٢، الذي اصدرته الجبهة الكردستانية، والذي نص على قيام البرلمان الكردي (البحث في المسائل المصيرية لشعب كردستان وتحديد العلاقة القانونية مع السلطة المركزية)^(١١٨).

كانت هذه الحكومة تشكيلة ائتلافية ضمت الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني وممثلي المكونات والأحزاب الأخرى، وقد اتفق الحزبان على استعمال سياسة (المنافسة) في تقسيم الحقائق الوزارية، بل وجميع الوظائف التي جرى استحداثها، واعطاء بعض الوزارات للأحزاب الأخرى المشاركة من أجل ارضائها، وهذه الخطوة كانت مؤقتة -حسب ما أعلنه الاتفاق- لحين اجراء انتخاب جديدة بشكل أكثر دقة، إلا أن هذه الاجراءات لم تكن مؤقتة، وذلك بسبب تأخر اجراء انتخابات جديدة لسنوات طويلة، حتى انتقلت المنافسة إلى ما يشبه الظاهرة في الحياة السياسية الكردية، والتي باتت محل لوم من قبل كافة المحللين والمراقبين للشأن الكردي بسبب آثارها السلبية^(١١٩).

إلى جانب التصويت لانتخاب أعضاء البرلمان، جرى في نفس الوقت التصويت لانتخاب مرشحي قادة الحركة التحررية الكردية، أي (رئيس الإقليم) فلم يحصل أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة في الجولة الأولى، إذ كان عدد الاصوات -التي حصل عليها كل من (مسعود البارزاني) مرشح الحزب الديمقراطي، و(جلال الطالباني) مرشح الاتحاد الوطني - متقاربة، وكان من المفترض - بموجب القانون - أن تجري الجولة الثانية من الانتخابات (جولة الإعادة) نظراً لعدم حصول أي منهما على الأغلبية المطلوبة في الجولة الأولى، لكن الحزبين قررا تأجيل هذا الموضوع وعدم خوض الجولة الثانية، لذا لم يتم اختيار منصب الرئيس، وبقي الإقليم دون رئاسته حتى عام ٢٠٠٥^(١٢٠).

كان من المقرر - حسب قانون انتخاب المجلس الوطني الكردستاني - اجراء انتخابات جديدة عام ١٩٩٥، إذ نصت المادة (٥١) منه على: ((مدة المجلس ثلاث سنوات تبدأ من أول جلسه له وتنتهي بانتهاء آخر جلسه في السنة الثالثة))، ولكن بسبب نشوب المعارك الداخلية بين الأحزاب الكردية المتناحرة وتحديداً بين الحزبين الرئيسيين (الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني) أدى إلى استحالة اجرائها من جديد في موعدها المقرر، ولذلك جرى تمديد مدة بقاء المجلس القائم إلى سنة ٢٠٠٥^(١٢١).

الموقف الأمريكي من التجربة الكردية :

وفرت الولايات المتحدة الأمريكية كل الأجواء اللازمة من الناحية الأمنية والسياسية لإنجاز عملية الانتخابات البرلمانية، وجاء موقفها الرسمي من خلال تصريحات (مارغريت تاتاولر) المتحدثة باسم وزارة الخارجية في ١٩ / أيار قائلة: ((إن الشعب في شمال العراق -

وعبر تصويت حر - سوف ينتخبون رئيساً تنفيذياً ومجلساً تشريعياً، ونأمل أن تمر عملية التصويت عبر جو من الهدوء والطمأنينة نحو حياة أفضل للكرد والتركمان والآشوريين، ونثمن عالياً بأن القيادة الكردية قد جددت عهداً، بأن الانتخابات هي لغرض اختيار حكومة محلية في إطار دولة العراق وليست خطوة باتجاه الانفصال، وقد حذرنا مع حلفائنا حكومة صدام حسين من التورط في أي أعمال عدوانية ضد الشعب الكردي أثناء هذه الانتخابات وكما جاء في قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (٦٨٨) ونأمل أن تعم العملية الديمقراطية والانتخابات عموم العراق في المستقبل بعد أن حرّمهم صدام حسين من هذا الحق لأمد بعيد^(١٢٢).

وبعد انتخاب البرلمان الكردي وتأسيس الحكومة المحلية في إقليم كردستان العراق، اكتفت الولايات المتحدة الأمريكية بحماية الأكراد من احتمال أي هجوم عراقي في المستقبل، أما في الميادين الأخرى - الاقتصادية، والموارد، والبنى التحتية - فلم يكن للولايات المتحدة أي خطة مسبقة لتنفيذها، وقد وجدت حكومة إقليم كردستان نفسها أمام بنية تحتية مدمرة بفعل الخراب والدمار الذي لحق بكردستان أعقاب حربي الخليج الأولى والثانية^(١٢٣).

وبعيداً عن الموقف الرسمي، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تصفق للانتخابات كصيغة أو وسيلة لإضعاف حكومة الرئيس صدام حسين وتقوية خصوم العراق، إلا أنها (أي الولايات المتحدة) مع تلك الدعوات التي وجهت إليها لحضور الانتخابات لم ترسل أي مراقب معتمد للانتخابات ولم تسمح لأي من مواطنيها بزيارة المنطقة في تلك المدة، مع ذلك تمكن عدد من الأمريكيين الوصول إلى كردستان سواء كمراقبين أو كصحفيين^(١٢٤).

الخاتمة:

شكّل سياق القضية الكردية منذ نشأتها وحتى الآن علاقة تفاعل واستخدام متبادلة بين الأكراد والقوى الإقليمية والدولية؛ أي أن هذه القوى لم تستخدم قضية الأكراد كورقة ضغط ومساومة انطلاقاً من مصالحها فحسب، وإنما أيضاً كانت هناك رغبة لدى القادة الأكراد لاستخدام ورقتهم؛ أملاً في الاستفادة من ظروف تنافس القوى الإقليمية والدولية في المنطقة، وللحصول على الدعم الملائم الذي يمكن أن يعظّم المكاسب الكردية، ولتحقيق المطامح التاريخية بتأسيس كيان كردي يتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلالية أو حتى مستقل تماماً إن سمحت الظروف بذلك.

وعلى الرغم من أنّ العلاقات بين الحكومات العراقية المتعاقبة والأكراد قد اتسمت بالتوتر منذ نشأة العراق الحديث في عام ١٩٢١، ومزّت بثورات كردية عديدة، فإنّ هذا التوتر قد ظهر فيه تأثير الصراع الإقليمي والدولي بصورة جلية خلال فترة النزوح الجماعي للشعب الكردي نحو الحدود الإيرانية والتركية عام ١٩٩١ بسبب متغيرات استراتيجية جوهريّة عديدة جرت في المنطقة. وكانت الورقة الكردية جاهزة على الدوام لـ (اللعب والاستثمار) من جانب القوى الدولية والإقليمية، ولم يكن ذلك بعيداً عن المخططات الإمبريالية والصهيونية، فالقضية الكردية إضافة إلى كونها نزاعاً داخلياً بالدرجة الرئيسة فإنها مصدر خلاف وصراع وتحريك بينها، وكانت بالقدر نفسه مصدر اتفاق ومساومة وصفقات بين الحكومات التي يجمعها قاسم مشترك أعظم هو التكرار لحقوق الشعب الكردي .

ودولياً يبرز استغلال الولايات المتحدة للقضية الكردية، فهي كانت حريصة على أن لا يحصل أي اتفاق بين الحركة الكردية وبين الحكومة العراقية في التسعينيات وخلال فترة الحصار الدولي.

وقد عبّرت بعض القيادات الكردية عن ذلك بعد الاتفاق الأولي بينها وبين الحكومة عام ١٩٩١ فأكدت أن هناك ضغوطاً أميركية حالت دون تحقيق الاتفاق مما يؤكد أن هذه القضية التي فشلت الحكومات في حلها سلمياً كانت قد استثمرتها قوى خارجية دافعةً الأمور باتجاه التباعد والصدام وتشجيع النزعات الانفصالية على حساب التعايش والوحدة الوطنية .

هوامش البحث:

ملاحظة: سأذكر هنا معلومات كاملة عن المصادر والمراجع عند ذكرها لأول مرة مما يغني عن اعداد جريدة للمصادر والمراجع.

(^١) لقد كانت كونداليزا رايس أول من استعمل هذا المصطلح عام ٢٠٠٦ ، بعد إن استبدلته بالمصطلح القديم (الشرق الاوسط الكبير) الذي أعلن عنه عام ٢٠٠٥ ، إذ كان هذا المصطلح الجديد بمثابة الاعلان عن خارطة طريق عسكرية وسياسية جديدة برعاية إسرائيلية- بريطانية وبتنفيذ الولايات المتحدة الأمريكية ، هدفه خلق حالة من عدم الاستقرار والفوضى في المنطقة للولوج من خلالها الى أنظمة تلك الدول كي تتمكن الأخيرة ومن معها من إعادة رسم خريطة الشرق الاوسط (الجديد) وفقاً لأهدافها، وقد صرحت رايس خلال مؤتمر صحفي ((بأن ما نراه - في إشارة إلى الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان- ما هو إلا آلام المخاض لولادة شرق أوسط الجديد)) : www.sasapost.com/new

(^٢) Qouted in: C. Randal After Such Knowledge, What Forgiveness? My Encounters with Kurdistan, New York, 1997, P.16.

(^٣) خليل اسماعيل الحديثي، تنازع المشروعية بين الاحتلال والمقاومة في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٢٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٠٧.

(^٤) ليام اندريس وغاريث ستانسفيلد، عراق المستقبل، دكتاتورية ام ديمقراطية ام تقسيم، ترجمة: ق. بدر، مراجعة: ماجد شبر، شركة دار الوراق للنشر، لندن، ٢٠٠٥، ص ١٦١.

(^٥) محمد حسنين هيكل، الامبراطورية الأمريكية والاغارة على العراق، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٧٢.

(^٦) وتعني بالإنكليزية (Organization Of the Petroleum Exporting Countries) وتختصر بـ(OPEC) وتهتم هذه المنظمة بالدول المصدرة للنفط وقد تأسست في ١٤ أيلول ١٩٦٠ بمبادرة من الدول الخمس الاساسية المنتجة للنفط وهي كلاً من : (العراق والسعودية وإيران والكويت وفنزويلا) في بداية الأمر وأنظم اليها لاحقاً (قطر واندونيسيا وليبيا والامارات العربية المتحدة والجزائر ونيجيريا وأنغولا) ليصبح عدد أعضائها اثني عشر عضواً واتخذت من سويسرا ومن ثم النمسا مقراً لها. للمزيد من التفاصيل ينظر: علي مولا، الموسوعة العربية الميسرة، ط٣، شركة ابناء شريف الانتصاري، بيروت، ٢٠١٠، ص ٣٢٤٣.

(^٧) جيف سيمونز، استهداف العراق (العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، ط٢، ٢٠٠٣، ص ٤٨.

(^٨) محمد صالح عقراوي، الكرد والدولة المستقلة ، مطبعة باك أربيل، وزارة الثقافة، إقليم كردستان العراق، أربيل، ٢٠٠٥، ص ١٧٣.

(^٩) هادي علي، الشعب الكردي والسياسات الدولية في القرن العشرين (كردستان إنموذجاً)، دار روشنير، السليمانية، ٢٠٠٨، ص ١٧٣.

(^{١٠}) ليام اندرسن، وغاريث ستانسفيلد، المصدر السابق، ص ١٦٤.

(١١) وهي مارغريت ديباردلين توتويلر من مواليد عام ١٩٥٠ في ولاية الاباما الأمريكية تولت منصبها في وزارة الخارجية الأمريكية من عام (١٩٨٩-١٩٩٢)، إذ تولت مهمة قيادة العلاقات العامة للحكومة الأمريكية لبناء انطباع إيجابي في الخارج. للتفاصيل ينظر:

The New York Times, 6/December/1985.

(١٢) فه ليل ه، ره شيد يان، عيراق وبه رده وامى قه يراني خور هه لاتي ناوه راست، وه ركير: فونادي تاهير سادق، جايخانه ي روون - سليمانى، ١٩٩١، ص ٢٠٦-٢٠٧.

(١٣) ولدت غلاسبي في ٢٦ نيسان ١٩٤٢ في مدينة فانكوفر البريطانية وفي عم ١٩٦٦ دخلت في الخدمة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية إذ أصبحت خبيرة في قضايا الشرق الاوسط لاسيما بعد توليها لمناصب عدة في كلاً من سوريا والكويت ومصر، قبل ان تتولى مهمة سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد عام ١٩٨٨ حتى ٣٠ تموز ١٩٩٠ وقد اشتهرت بدورها البارز المؤدي إلى اشعال فتيل حرب الخليج الثانية، محمد حسنين هيكل، حرب الخليج إوهام القوة والنصر، المصدر السابق، ص ٣٣٧.

(١٤) ليام اندرسن وغاريت ستانسفيلد، المصدر السابق، ص ١٦٤.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(١٦) نقلاً عن: فه ليل ه، ره شيد يان، المصدر السابق، ص ٢٠٧.

(١٧) ولد في قضاء الدور في محافظة صلاح الدين عام ١٩٤٢ وهو من قيادات الخط الاول لحزب البعث في العراق تدرج بالعديد من المناصب الحكومية كان اخرها نائب رئيس مجلس قيادة الثورة حتى عام ٢٠٠٣ وبعد الاحتلال لم تفلح القوات الأمريكية بالقبض عليه، وبعد اعدام الرئيس السابق صدام حسين عام ٢٠٠٦ اصبح عزة الدوري خلفاً للأخير على الرغم من تواريه عن الانتظار إلى حد ما، للمزيد من التفاصيل ينظر: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، شركة العارف للأعمال، بيروت، ٢٠١٣، ص ٤١٩.

(١٨) هادي علي، المصدر السابق، ص ١٧٥.

(١٩) جيف سيمونز، استهداف العراق (العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، ط ٢، ٢٠٠٣، ص ٣٠٩-٣١٠.

(٢٠) سه روه رحمه احمد، القضية الكردية من منظور السياسة الخارجية الأمريكية (دراسة حالة لإقليم كردستان العراق ٢٠٠٠-٢٠١٢)، ص ١٢٦-١٢٧.

(٢١) هادي علي، المصدر السابق، ص ١٧٥.

(٢٢) صدر هذا القرار في ٢/آب/١٩٩٠ إذ يشير الى جزعه غزو القوات العسكرية العراقية للكويت وانه خرق للسلم والأمن الدوليين، وقد صدرت بحق العراق قرارات صارمة تدين تدخله العسكري في الكويت.

(٢٣) صدر هذا القرار للضغط على الحكومة العراقية نتيجة عدم استجابتها للقرار السابق (٦٦٠) وقد أمتاز هذا القرار عن القرارات السابقة واللاحقة بكونه حرباً اقتصادية على العراق إذ حظر مجلس الأمن استيراد السلع العراقية والكويتية وكذلك أي تعامل اقتصادي للسفن التجارية والدول المجاورة بعد صدور هذا القرار.

(٢٤) فاضل الزهاوي، حرب الخليج وانتفاضة كردستان العراق، المديرية العامة للطباعة والنشر، السليمانية، ٢٠٠٤ ص ٤٥-٤٦.

- (٢٥) وهي الحرب التي دارت بين العراق وقوات التحالف الدولي الذي ضمّ نحو ٣٣ دولة إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وعدداً من الدول الغربية أهمها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، فضلاً عن العديد من الدول العربية وعلى رأسها مصر والسعودية وسوريا، فضلاً عن وحدات رمزية من بعض الدول العربية الأخرى وخاصة دول الخليج تحت شعار (العدالة والشرعية الدولية). للمزيد من التفاصيل حول التحالف الدولي لتحرير الكويت. ينظر : محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، المصدر السابق، ص ٧٦.
- (٢٦) فاضل الزهاوي، المصدر السابق، ص ٤١.
- (٢٧) يشير هذا القرار ويؤكد على أن يلتزم العراق بقرار (٦٦٠) والقرارات اللاحقة ، كما وأشار هذا القرار وبشكل واضح بأنه الانذار الأخير والفرصة الأخيرة للعراق للانسحاب من الكويت في موعد اقصاه ٢٥/كانون الثاني/١٩٩١.
- (٢٨) ليام اندريس وغاريت ستانسفيلد، عراق المستقبل، دكتاتورية ام ديمقراطية ام تقسيم، ترجمة: ق. بدر، مراجعة: ماجد شير، شركة دار الوراق للنشر، لندن، ٢٠٠٥، ص ١٦٥.
- (٢٩) آزاد محمد سعيد، كردستان في استراتيجية القوى الكبرى (القرن العشرون وما بعد) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين - اربيل، ٢٠١٠، ص ١٧٤.
- (٣٠) هادي علي، المصدر السابق، ص ١٧٨.
- (٣١) محمد الطاهر محمد، القضية الكردية وحق تقرير المصير، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ١٣٢.
- (٣٢) تحالف سياسي كردي، تأسس عام ١٩٨٨، وضم الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، وحزب الاستقلال الديمقراطي الكردستاني، والحزب الاشتراكي لكردستان العراق، والحزب الشيوعي العراقي، وحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني، وحزب كادحي كردستان، والحركة الديمقراطية الاشورية. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد احسان، كردستان ودوامه الحرب، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٠، ص ٧٦.
- (٣٣) بيان الجبهة الكردستانية، مجلة الثقافة الجديدة، العدد (٢٢٤)، دمشق، ١٩٩٠، ص ٢٣.
- (٣٤) نقلاً عن: بيان الجبهة الكردستانية، مجلة الثقافة الجديدة، العدد (٢٢٩)، دمشق، ١٩٩٠، ص ١٠٢.
- (٣٥) موسى السيد علي، القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديدات الجغرافيا السياسية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (٤٦)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ٢٠٠١، ص ٣٩.
- (٣٦) هادي علي، المصدر السابق، ص ١٨١-١٨٢.
- (٣٧) عبدالعزيز محمد العجمي، المشكلة الكردية وأبعادها المحلية، دراسة حالة أكراد العراق (١٩٩٠ - ٢٠١٠) ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠١٠ ، ص ١٠٠.
- (٣٨) ميخائيل م. جونتز، الأكراد ومستقبل تركيا، ترجمة : سعاد محمد ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٧، ص ١٤٦.
- (٣٩) حلمي الخطابي، الرؤية الأمريكية للغزو العسكري للعراق: قراءة في مستقبل الاحتلال، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٢.

- (٤٠) صدر هذا القرار في ٢/نيسان/١٩٩١ تأكيداً على وحدة وسيادة الكويت وقد اشاء هذا القرار على جميع القرارات السابقة والتي يجب تطبيقها وفقاً ما ذكر فيها تجنباً لحدوث مصادمات لاحقة بين الطرفين ، كما واكد على اهمية ترسيم الحدود بين العراق والكويت .
- (٤١) خير الدين حبيب، مستقبل العراق: الاحتلال، المقاومة، التحرير، والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٥٧.
- (٤٢) المصدر نفسه، ص ٦٠.
- (٤٣) دهام محمد العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والاقليمي والدولي، عمان، ٢٠٠٣، ص ٢٦٦.
- (٤٤) سه روه ر حمه احمد، القضية الكردية من منظور السياسة الخارجية الامريكية (دراسة حالة لإقليم كردستان العراق) ، رسالة ماجستير، كلية كامبردج الدولية ، القاهرة ، ٢٠١٤، ص ١٢٦.
- (٤٥) جونثان راندل، امة في شقاق: دروب كردستان كما سلكتها، ترجمة: فادي حمودي، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٧، ص ٨٩.
- (٤٦) سعد البزاز، الاكراد في المسألة الكردية العراقية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨، ص ١٧٤.
- (٤٧) مكرم طالباني، مراحل تطور الحركة القومية الكردية، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، ٢٠٠٩ ص ٥٠٨.
- (٤٨) بشتيوان صادق عبد الله ، انفصال اقليم كردستان في اطار ممارسة حق تقرير المصير، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين - أربيل، ٢٠١٣، ص ٧١.
- (٤٩) هادي علي، المصدر السابق، ص ١٨٤.
- (٥٠) فاضل الزهاوي، حرب الخليج وانتفاضة كردستان العراق، مطبعة رؤوف، أربيل، ٢٠٠٤، ص ١٤٥.
- (٥١) ريبوار عبد الرحيم عبدالله، النظام العالمي الجديد وقضايا القوميات والاقليات في الشرق الاوسط (القضية الكردية في العراق كحالة للدراسة)، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، عمان، ٢٠١١، ص ٩٥.
- (٥٢) ليام اندرسن، المصدر السابق ، ص ١٦٨-١٧٠.
- (٥٣) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص ٣٣٥ .
- (٥٤) ديفيد مكدول ، تاريخ الاكراد الحديث، ترجمة: راجح ال محمد، دار الفارابي، بيروت، ١٩٩٦، ص ٥٥٧.
- (٥٥) بيتر و . غاريت، نهاية العراق، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٩٥.
- (٥٦) دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وابعاد الفيدرالية الكردية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٤٢.
- (٥٧) وهو من مواليد ٣١/كانون الأول ١٩٥٠ وهو سياسي ودبلوماسي امريكي وعضو في مجلس الشيوخ الأمريكي كما وتدرج بالعديد من المناصب السياسية، إذ شغل منصب اول سفير امريكي في كرواتيا للمدة من ١٩٩٣-١٩٩٨ كما وشغل غالبريث منصب مستشار (غير رسمي) للزعماء الكرد في ٢٠٠٣ وهو من المدافعين عن حقوق الكرد واستقلالهم وكان من الدعاة لتقسيم العراق وذلك من اجل استقلال كردستان، وفي عام ٢٠٠٩

عُيِّن غالبريث نائباً للممثل الخاص لأفغانستان لدى الأمم المتحدة للمراقبة على الانتخابات، كما وشغل منصب السيناتور الديمقراطي في ولاية فيرمونت من عام ٢٠١١-٢٠١٥، فضلاً عن عضويته في (مركز الحد من الأسلحة وعدم انتشارها). ينظر: جون لي اندرسن، رجلنا في بغداد، ترجمة: علي الياسري، مؤسسة شرق غرب، بغداد، ٢٠١٠، ص ٢٥-٢٦.

(٥٨) بيتر و. غالبريث، المصدر السابق، ص ٤٣.

(٥٩) وهو السيناتور الأمريكي الديمقراطي ولد عام ١٩٠٥ وحكم ولاية أركانساس من عام (١٩٤٥-١٩٧٥) كما وأسس برنامج فولبرايت للمنح التعليمية عام ١٩٤٦ الذي مازال معمولاً به في المؤسسة التعليمية الأمريكية علماً أنه يعتبر من المعمرين في السياسة الأمريكية إذ توفي عند عمر ناهز الـ ٨٩ سن وذلك في عام ١٩٩٥، http://data.bnf.fr/12278023/james_william_fulbright.

(٦٠) ريبوار عبدالرحيم عبدالله، المصدر السابق، ص ٩٦.

(٦١) ولد نورمان شوارتسكوف في ولاية نيو جيرسي في الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٢ آب ١٩٣٤، كان شوارسكوف من عائلة عسكرية إذ زار الشرق الأوسط في مطلع شبابه مع والده الذي كان يعمل مستشاراً عسكرياً لشاه إيران (محمد رضا بهلوي) عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، بعدها دخل نورمان الكلية العسكرية عام ١٩٥٦ وقد شارك في حرب فيتنام وتدرج في العديد من المناصب العسكرية كان أبرزها قيادته لقوات التحالف إبان الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠ إذ كان له الدور البارز في حسم المعارك لصالحه، تقاعد بعد الانتهاء من (عملية عاصفة الصحراء) بعد اخراج كافة القوات العراقية من الكويت عام ١٩٩١ وأصبح محلاً عسكرياً حتى وفاته في ٢٧ كانون الأول ٢٠١٢، مجموعة مؤلفين، موسوعة مشاهير العالم، دار الصداقة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ج ٣، ص ٣٨٢.

(٦٢) محمد الطاهر محمد، القضية الكردية وحق تقرير المصير، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ١٣٥.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

(٦٤) فؤاد عارف، حوار وطني حول المسألة الكردية، محاضرة القيت في جمعية حقوق الانسان في العراق في تاريخ ١٢/٣/١٩٩٧.

(٦٥) عبدالعزيز محمد العجمي، المصدر السابق، ص ١٠٤.

(٦٦) موسى السيد علي، القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديدات الجغرافيا السياسية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (٤٦)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ٢٠٠١، ص ٣٩.

(٦٧) محمد خلف، أربعة شروط كردية لبدء الحوار مع حكومة بغداد، صحيفة الوطن، العدد (١٤٥)، الكويت، ٢٠٠٢، ص ٢٠.

(٦٨) احمد السيد تركي، القضية الكردية في العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٥)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١١٧-١١٩.

(٦٩) غسان مهدي، مغزى المصالح الكردية الاخيرة وابعادها، مجلة شؤون استراتيجية، العدد (٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ٤.

- (٧٠) هادي علي، المصدر السابق ص ١٣٨-١٣٩.
- (٧١) دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي وابعاد الفيدرالية الكردية، ص ٤٤.
- (٧٢) فاضل الزهاوي، المصدر السابق، ص ١٣٩.
- (٧٣) ديفيد مكدوال، المصدر السابق، ص ٥٦٣.
- (٧٤) حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في العراق: من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٤٣٠.
- (٧٥) جونثان راندل، المصدر السابق، ص ١٤٤.
- (٧٦) هادي علي، المصدر السابق ص ١٤٠.
- (٧٧) محمد يعقوب عبدالرحمن، التدخل الانساني في العلاقات الدولية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ٢٠٠٤، ص ٢١٠.
- (٧٨) دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وابعاد الفيدرالية الكردية، ص ٤٤.
- (٧٩) عبدالحسين شعبان، رؤية في مشروع الدستور العراقي الدائم، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٢٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٠٤.
- (٨٠) محمد الطاهر محمد، المصدر السابق، ص ١٣٥.
- (81) Kenneth Katzman, Iraq: post-Saddam Governance and Security, (Washington DC, Publisher: Thomson Gale, September 28, 2007), P.8.
- (٨٢) علي محمد الشمراني، صراع الاضداد، المعارضة العراقية بعد حرب الخليج الثانية، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٣، ص ٣٠٩.
- (٨٣) السيد عبدالمنعم المراكبي، حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق (الأكراد - دراسة حالة)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٨١.
- (٨٤) آزاد محمد سعيد، المصدر السابق، ص ١٧٧.
- (٨٥) دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وابعاد الفيدرالية الكردية، ص ١٢٨.
- (٨٦) هادي علي، المصدر السابق، ص ١٣٤.
- (٨٧) وهو رجل سياسي فرنسي ولد عام ١٩١٦ في مدينة (شارنت Sharnt) الفرنسية تولى اثني عشر حقيبة وزارية خلال المدة (١٩٤٦-١٩٥٨) في عهد الجمهورية الرابعة، شغل منصب رئاسة الجمهورية الفرنسية لمرتين الاولى عام ١٩٨١ والثانية عام ١٩٩٥ كما ويدين بولائه إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي وبذلك يعتبر ميتران اول رئيس اشتراكي للجمهورية الفرنسية،
<https://web.archive.org/web/20141214010906/http://www.karlspreis.de/de/preistraeger/francois-mitterrand-und-helmut-kohl-1988/vita>.
- (٨٨) عبدالرحمن سليمان الزبياري، الوضع القانوني لإقليم كردستان العراق في ظل قواعد القانون الدولي العام، اربيل، ٢٠٠٢، ص ١٩٧-١٩٩، هادي علي، ص ١٣٥.
- (٨٩) وأسمه الكامل جيمس أديسون بيكر ولد في ٢٨ / نيسان / ١٩٣٠ وهو رجل سياسي وعضو في الحزب الجمهوري الامريكي، شغل العديد من المناصب السياسية إذ شغل منصب وزيراً للخزينة الأمريكية في عهد

الرئيس رونالد ريغان ١٩٨٥-١٩٨٨ بعد ذلك تولى منصب وزير الخارجية في عهد الرئيس جورج بوش الاب
١٩٨٩-١٩٩٢ وفي عام ١٩٩٣ أصبح بيكر رئيساً لمعهد جيمس بيكر الثالث للسياسة العامة في جامعة
رايس بولاية تكساس وفي عام ٢٠٠٠ عمل بيكر كمستشار قانوني للرئيس جورج بوش الأب خلال حملته
الانتخابية. ينظر: مذكرات جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص١٦-
٢٠.

(٩٠) بيتر جي لامبرت، الولايات المتحدة والكرد (دراسة حالات عن تعهدات الولايات المتحدة)، ترجمة: مركز
الدراسات الكردية، وحفظ الوثائق، جامعة دهوك، مطبعة خائي، دهوك، ٢٠٠٨، ص ١٠١-١٠٢.
(٩١) يعد القرار (٦٨٨) في ٥/نيسان/١٩٩١ لمجلس الامن الدولي، ضمن القرارات الدولية التي صدرت بحق
العراق في اعقاب أزمة الخليج الثانية التي بدأت باحتلال القوات العراقية للكويت في ٢/آب/١٩٩٠ والاحداث
التي أعقبتها .

(٩٢) عبدالعزيز محمد العجمي، المصدر السابق، ص ٩٨.

(٩٣) ولد توركت اوزال ١٣/تشرين الاول/١٩٢٧ في مدينة ملاطيا جنوب شرق تركيا من اصل كردي وهو سياسي
ليبرالي تولى رئاسة الوزراء عام ١٩٨٣ وحتى عام ١٩٨٩ وبعد ذلك تولى رئاسة الجمهورية التركية في التاسع
من تشرين الثاني من العام نفسه وبذلك يعتبر الرئيس الثامن للجمهورية التركية بعد ذلك توفي في ١٧/نيسان/
١٩٩٣. ينظر: قبس ناطق محمد، هدى هادي احمد، مواقف وسياسات توركت اوزال حيال المسألة الكردية
١٩٨٤-١٩٩٣، المجلد (٢٦) العدد (٢)، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص ص٥٥-
٥٠٦.

(٩٤) عبدالرحمن سليمان الزبياري، الوضع القانوني لإقليم كردستان العراق في ظل قواعد القانون الدولي العام،
دراسة تحليلية ناقدة، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠٢، ص ٨٧.

(٩٥) Jhon Bylis and Steve Smith : The Globalization of World Politics, Oxford
University, press Inc, NewYork, 2001, P.479.

(٩٦) السيد عبدالمنعم المراكبي، المصدر السابق، ص ٩٥-٩٦.

(٩٧) محمد احسان، كردستان ودوامه الحرب، المصدر السابق، ص ٨٨.

(٩٨) ينظر في هذا الشأن : نص قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٦٨٨) .

(٩٩) جونثان راندل، أمة في شقاق، دروب كردستان كما سلكتها، ترجمة: فادي حمودي، دار النهار للنشر،
بيروت، ١٩٩٧، ص ٩٣-٩٤.

(100) Sheri Laizer, Martyrs, Traitors and Patriots: Kurdistan After the Gulf War, Zed
Books-London, 1996, P.25.

(١٠١) نقلاً عن: فاضل الزهاوي، حرب الخليج وانتفاضة كردستان العراق، مطبعة رؤوف، أربيل، ٢٠٠٤،
ص ٤٠-٥٢.

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ٤٠-٥٢.

(١٠٣) احمد يوسف احمد، تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٠٣.

(١٠٤) تأسس عام ١٩٤٣ وكان يعرف سابقاً باسم حزب (كومة لة) و ظهر تحديداً في مدينة مها باد في إيران ولكن بعد انهيار جمهورية مها باد عام ١٩٤٦ ظهر باسمه الحالي، وقد برز هذا الحزب كإحدى الحركات المؤثرة في إيران و المناذية بالحقوق الكردية في المنطقة إذ استطاع من إقامة تحالفات مع الحركة الوطنية ضد الشاه محمد رضا بهلوي، وبعد الضغوطات الإيرانية اضطرت معظم قيادات الحزب الى مغادرة إيران واتخاذ من شمال العراق مقراً لهم وتحديداً في مدينة كوبة سنجد. ينظر: محمد الطاهر محمد، المصدر السابق، ص ١٤٧.

(١٠٥) جونثان راندل، المصدر السابق، ص ٣٩٢-٣٩٣.

(١٠٦) عبدالعزيز محمد العجمي، المصدر السابق، ص ١٠٩.

(١٠٧) دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية، ص ١٢٩.

(١٠٨) شيرزاد احمد النجار، نظرية السلطة المؤسسية، محاضرات القيت على طلبة الماجستير، قسم القانون، كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين - اربيل، السنة الدراسية ٢٠٠٤، ٢٠٠٥.

(١٠٩) عبدالرحمن سليمان الزبياري، المصدر السابق، ص ٤١٤.

(١١٠) سه روه ر حمه احمد، المصدر السابق، ص ١٣٤.

(١١١) آزاد محمد سعيد، المصدر السابق، ص ١٨٣.

(١١٢) سرهنك حميد البرزنجي، انتخابات اقليم كردستان العراق بين النظرية والتطبيق، مؤسسة موكراني للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠٢، ص ٣٣١.

(١١٣) أمين فرج شريف، الحكم الصالح في اقليم كردستان العراق: دراسة في المقومات والحلول، اطروحة دكتوراه، كلية القانون والسياسة، جامعة السليمانية، ٢٠٠٣، ص ٢٠٠.

(١١٤) ولد محمد فؤاد معصوم هورامي في مدينة كويسنجد شمالي العراق وهو من مواليد عام ١٩٣٨ وسياسي كردي بارز ومن الاعضاء المؤسسين لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني وابان الصراع الكردي الكردي في منتصف التسعينيات تعرض للاعتقال من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني وبعد اطلاق سراحه تولى العديد من المناصب الحكومية كان اخرها رئيساً لجمهورية العراق يوم ١٤ تموز ٢٠١٤، حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص ٤٥٠.

(١١٥) هازه كوسرت مجيد، المعارضة العراقية (دراسة في تجربة اقليم كردستان العراق خلال المدة ٢٠٠٩-٢٠١٣) رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين، اربيل، ٢٠١٤، ص ٥٩-٦٠.

(١١٦) هادي علي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٥.

(١١٧) عبدالمنعم المراكبي، حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق (الأكراد - دراسة الحالة) ١٩٨٨-١٩٩٦، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢١٧.

(١١٨) غانم محمد صالح، الفيدرالية: بعدها الفكري وقرار تطبيقاتها في العراق، مجلة الدراسات الدولية، العدد (٤٧)، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص ٦.

- (١١٩) نازاد عوسمان، چاكسازي سياس وئابووری بۆچاپ وىلا وكردنه وه، هه ولىز، ج ١، ٢٠١٣، ص ٨١.
- (١٢٠) أمين فرج شريف، المصدر السابق، ص ٢١٢.
- (١٢١) وفيق السامرائي، حطام البوابة الشرقية، دار القبس، الكويت، ١٩٩٧، ص ٤٤٢-٤٥٠.
- (١٢٢) عومه ر نوره دينى، سيستمى نوى ى جيهانى ودوزى كورد، سه رجاوه ى بيشوو، هو لير، ٢٠٠٩، ص ٣١٩.
- (١٢٣) سه روه ره حمه احمد، المصدر السابق، ص ١٣٦.
- (١٢٤) الحزب الديمقراطي الكردستاني - المكتب السياسي - مكتب الدراسات والبحوث المركزي: انتخابات كردستان العراق ١٩/آذار/١٩٩٢، تجربة ديمقراطية، دراسة رقم (٢٦).